توازن سوق السلع والخدمات:

رأينا فيما سبق أنّه وفقا لخاصية دالة الإنتاج في المدى القصير، يتحدد حجم الإنتاج الحقيقي بحجم اليد العاملة، أي بمجرد تحديد حجم العمل (L^*) نكون قد حدّنا تلقائيا حجم الإنتاج (Y^*)، وأنّ الإنتاج الكلي يساوي الدخل الكلي، كذلك أنّ الدخل الكلي هو الذي يحدّد الطلب الكلي على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية.

السؤال الذي يطرح نفسه: هل يكفي هذا الطلب لاستيعاب كل ما أنتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة؟

- يعتمد التحليل الكلاسيكي من أجل ذلك على عنصرين أساسين هما:

- **قانون المنافذ لـ *SAY* (*Loi des débouches*).**
- **نظرية الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة.**

1.3. قانون المنافذ لـ *SAY*:

الاستدلال الكلاسيكي يعتمد على قانون (*J.B. SAY*) المعروف بقانون المنافذ (العرض يخلق طلبه الخاص *L'offre crée sa propre demande*)، وليس هناك أي إمكانية لوجود فائض في الإنتاج أكلي0سواء كان ذلك في اقتصاد المقايضة أو في الاقتصاد النقدي.

يرى الكلاسيك أنّ الأفراد يميلون إلى إنفاق كل دخلهم للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الاستهلاكية في الحاضر أو في المستقبل (في حالة الادخار). كما يرى (*SAY*) أنّ النقد حيادي أي أنّه لا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، بالإضافة إلى ذلك فهو عديم المنفعة أي أنّ النقد لا يحتفظ به لذاته وأنّ دوره الوحيد في الاقتصاد هو تسهيل المعاملات أي وسيط في المبادلات.

إنّ الاحتفاظ بجزء من الدخل في شكل نقد سائل سلوك غير عقلاني، ولا يمكن أنّ يتخذ به خلال فترة طويلة، وبالتالي فالدخل يتجه دائما إلى التحوّل إلى الطلب، وأنّ هذا الأخير يتجه دائما إلى مقابلة العرض وهو ما يحقق قاون (*SAY*).

- لكن هذا القانون تلقى عدّة انتقادات منها:

❶ من طرف (*K. MARX*) الذي نفاه تماما مستندا بذلك لظاهرة الاستهلاك الناقص (الوضع المعيشي لا يمكن من استيعاب كل الإنتاج الكلي).

❷ أمّا (*A.MARSHALL*) فقد انتقد (*SAY*) مبينا أنّ الأفراد باستطاعتهم عدم استعمال كل القوى الشرائية (كمية النقود في حوزتهم)، فإذا قامت بعض الوحدات الاقتصادية بادخار جزء من دخلها فذلك يؤدي على عدم توازن الدخل مع الإنتاج أي أنّه تبقي كميات من السلع والخدمات بدون طلب.